الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
23 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد محمد ..... (السودان)

المحتويات

البند ٣٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لمسألة حفظ السلام بكل جوانبها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-57754 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لمسألة حفظ السلام بكل جوانبها (تابع)

١ - **السيد ماباري مويتا** (كينيا): قال إن المجتمع الدولي يشهد صراعات محدودة بين الدول وصراعات أكثر داخل الدول، كما هو الحال في دارفور والصومال، سببها تفكك الحكومة ومؤسسات الدولة وتتميز بانتفاضات وأعمال قتالية أحدثت أعداداً كبيرة من المشردين واللاجئين. وبينما كان حفظة السلام مجرد مجموعة من النشطاء، أصبحت عمليات حفظ السلام بشكل متزايد خليطاً من استعادة النظام والأمن وبناء السلام في عملية متكاملة عقب الصراعات. وتتطلب العمليات المتعددة الأبعاد مزيداً من التخطيط والموارد إلى جانب الشراكات بغية إدماج حقوق الإنسان والتنمية.

٢- وفيما يتعلق بقضية انضباط حفظة السلام أعرب عن دعم كينيا لسياسة التسامح الصفري إزاء سوء السلوك وكذلك دعمها لمذكرة التفاهم المنقحة المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وحث اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والجمعية العامة على معالجة قضية دعم ضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

٣- وأضاف أن على إدارة عمليات حفظ السلام أن تُحسن التنسيق وتبادل المعلومات بين المقر والبلدان المساهمة بالقوات. فاتجاه الهيئات غير العسكرية التابعة للمنظمة إلى اعتبار نفسها مستقلة يتعارض مع مبادئ عملية التخطيط للبعثات المتكاملة. ويجب ألا تفاقم إعادة تنظيم الإدارة تلك المشاكل. وقال إن الشراكات بين المنظمة والترتيبات الإقليمية كانت لها آثار إيجابية، وعلى سبيل المثال في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، وينبغي مواصلة تلك الشراكات ولا سيما من أجل منع الصراعات. كما طالب بزيادة الجهود في مجال التحكيم والوساطة لتسوية النزاعات.

٤- وأضاف أن تدخل الترتيبات الإقليمية يكون ضرورياً أحياناً مثلما حدث في البلقان ولكن ينبغي أن تعمق تلك الترتيبات تعاونها مع الأمم المتحدة لتفادي الصراعات أو استهلال عمليات حفظ وبناء السلام. وفي حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي أن تنظر المنظمة في إنشاء آليات الدعم المناسبة، بما في ذلك استخدام الاشتراكات المقدرة لدعم البعثة.

٥- وأعرب عن ترحيبه بمبادرة الأمانة العامة "مبدأ اللمسات الأخيرة" لإرشاد بعثات حفظ السلام في المستقبل ولكنه شدد على ضرورة مراعاة آراء الدول الأعضاء. وينص هذا المبدأ على إدراج الجوانب السياسية والاقتصادية منذ البداية والسماح للقادة بمساحة من المرونة والمبادرة. ويجب أن تحدد بارامترات استخدام القوة والقواعد الصارمة للاشتباك التي تُطبق على الخصائص الفريدة لكل بعثة. وينبغي كذلك أن تستفيد يقوة من الدروس المستفادة من البلدان المساهمة بالقوات ومن أفضل ممارسات حفظ السلام.

٦- واستطرد قائلاً إن بلده، تمشياً مع التزامه بمبادرات السلام الدولية، يرأس الهيئة الحكومية الدولية للتنمية ويستضيف المركز الكيني للتدريب على دعم السلام والمركز الدولي للتدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام في نيروبي. وسوف يستضيف أيضاً مقار اللواء الاحتياطي لشرق أفريقيا.

٧- ولضمان المزيد من الكفاءة والدعم اللوجستي لبعثات حفظ السلام في أفريقيا قال إنه ينبغي الاستفادة الكاملة من المرافق الجوية والبحرية والمخازن في أفريقيا ومن القدرة الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بدلاً من تزويد تلك البعثات من القاعدة اللوجستية في أوروبا. وهو يؤيد الاستثمار في معدات الرصد المتقدمة تكنولوجياً مثل أجهزة الرؤية الليلية والرادار ونظم الاستشعار كي يكون المراقبون

العسكريون أكثر فعالية. وأشاد أخيراً بإحياء ذكرى حفظة السلام الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل الواجب.

٨- **السيد يون يونغ إيل** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن قضايا حفظ السلام ينبغي أن تُعالج في سياق إصلاح مجلس الأمن. فعدد عمليات حفظ السلام يزيد باستمرار واستخدامها لصالح خدمة أغراض أعضاء معينين في المجلس يمكن أن يضر بمصداقية الأمم المتحدة. فيجب أن تتناول الجمعية العامة واللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام قضية المعايير المزدوجة التي يبديها المجلس، ضماناً لسلطة الجمعية العامة ويجب أن يؤخذ ازدواج المعايير في الحسبان في عملية الإصلاح الجارية. وشدد على أهمية احترام السيادة الوطنية وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وأهمية موافقة الأطراف في عمليات حفظ السلام.

٩- وأضاف أن اللجنة ينبغي أن تستعرض جميع عمليات حفظ السلام بغرض أن تنهي مثلاً ما كان منها فاشلاً أو لا يسهم في السلم والأمن أو ببساطة ما استمر منها لفترة أطول من اللازم. فلا بد من تخفيض العبء المفرط على الدول الأعضاء من أجل تمويل بعثات حفظ السلام وذلك بغية تكريس مزيد من الموارد للتنمية. ولذا فوفده يقترح جعل تمويل عمليات حفظ السلام طوعياً أو من خارج الميزانية. وشدد أخيراً على ضرورة الرفض القاطع لأي محاولات من جانب أطراف معينة لإساءة استغلال حفظ السلام لأغراض سياسية.

١٠- **السيدة أسمادي** (إندونيسيا): قالت إنه يتعين على المجتمع الدولي معالجة الصراعات بطريقة عاجلة وبالتوافق الكامل مع القانون الدولي والميثاق كي يمكن التوصل إلى سلام دائم. ومن الأمور الحيوية بالقدر نفسه أن تكون الولاية محددة تحديداً واضحاً من مجلس الأمن، واحترام المبادئ الأساسية المتفق عليها مثل موافقة الأطراف والحيدة وعدم اللجوء إلى القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس بغية النجاح في عمليات حفظ السلام. وقد أيدت الجمعية العامة تلك المبادئ وأصبحت أي مبادرة للبعد عنها من اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وينبغي أن يستند مبدأ "اللمسات الأخيرة" إلى تلك المبادئ الأساسية، وأكدت على أن دور الأمانة العامة في هذا المجال هو التخطيط واللوجستيات وليس صياغة الوثائق التي لا تحظى محتوياتها بدعم الدول الأعضاء. وإذا لم تُنشر القوات وفقاً لمبادئ متفق عليها فإن ذلك يمكن أن يؤثر على معنويات تلك القوات وسلامتها وقدرتها على حماية المدنيين.

١١- ومن الممكن أن تكون لمحاولات إعادة تفسير المفاهيم الأساسية، مثل القول بعبارة "ضبط النفس عند اللجوء إلى القوة" بدلاً من عبارة "عدم اللجوء إلى القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس" آثار خطيرة على مستقبل البعثات. فمبدأ الدفاع عن النفس معرف بوضوح في القانون الدولي، وهو يخضع لشرطي الضرورة والتناسب. أما مفهوم الضربة الإجهاضية أو الاستباقية للدفاع عن النفس على أساس وجود تهديد بهجوم وشيك فتعتبره دول أعضاء كثيرة خروجاً واضحاً عن مبدأ الدفاع عن النفس. بل إنه في الحالات المعقدة هناك قيمة كبيرة لتقليد إنشاء قوة حفظ سلام تظل فوق الصراع وبذلك تحتفظ بهيبة وبوضع فريد. فإذا صودفت حالة حفظ سلام يهدد العنف فيها السلام أو السكان ينبغي أن يُصدر فيها مجلس الأمن قراراً جديداً ينص على ولاية واضحة لحفظة السلام.

١٢- واستطردت قائلة إن شجاعة وتضحيات موظفي حفظ السلام لا تستحق الأوسمة فحسب بل وأفضل المعدات والتدريب والدعم في المقر وفي الميدان. وهي ترجو أن يكفل إنشاء إدارة الدعم الميداني تلبية منسقة لاحتياجات حفظة السلام. وينبغي أن توفر الأمانة العامة التدريب على تلك

المسائل بما في ذلك سياسة التسامح الصفري في حالات الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية وقالت إنها بينما تؤيد مفهوم مراكز تدريب البعثات المتكاملة فإنها تشير إلى أن معظم حفظة السلام هم من العسكريين ولا تستطيع نماذج التدريب القصير أن تعدهم بالفعل للمهام المتنوعة كنزع السلاح والتسريح والإدماج وإجراء الانتخابات أو الأمور المالية للقطاع العام. وحفظة السلام المثقلون بالأعباء والذين تنقصهم المهارات الملائمة يمكن أن يلحقوا أضراراً بمصداقية المنظمة. ولذا ثمة حاجة لبناء الشراكات مع الكيانات التي هي في وضع أفضل لآداء الأدوار التخصصية.

١٣- وينبغي أن يكون التدريب للبعثات محدداً وأن تُعقد اجتماعات التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبلدان المساهمة بالقوات. وينبغي أن يُعزز مجلس الأمن التنسيق مع البلدان المساهمة بالقوات وأن يجري مشاورات كافية مسبقاً لإدماج آرائها في قراراته. كما ينبغي أن تزيد الأمانة العامة الشفافية في اختيار البلدان المساهمة بالقوات وأن تعامل جميع قوات البلدان في الميدان على قدم المساواة.

١٤- وشددت على أهمية وجود آليات تدعمها الأمانة العامة لضمان سلامة وأمن حفظة السلام ودعم الجهود لمنع الاعتداءات على حفظة السلام وجعل تلك الأعمال مما يُعاقب عليه القانون، وعلى أهمية محاكمة الجناة. وينبغي إدارج هذه التدابير ضمن الاتفاقات المتعلقة بحالة القوات وحالة البعثات والاتفاقات بين البلد المضيف والمنظمة. وينبغي أن توفر إدارة عمليات حفظ السلام تحديثات منتظمة للإجراءات المتخذة رداً على العنف الذي يُرتكب ضد حفظة السلام. وأكدت على أن أفضل تأمين من المخاطر هو التدريب السليم والولاية المدعمة والملزمة والتزام المجتمع الدولي بحل المنازعات سياسياً. كما أشارت إلى أن عمليات حفظ السلام ليست البلسم لحل جميع الصراعات المسلحة.

١٥- وأضافت أن طبيعة حفظ السلام أصبحت معقدة بشكل متزايد، وسلمت بضرورة الشراكات مع أصحاب المصلحة من قبيل المنظمات الإقليمية ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص بغية تخفيف العبء عن كاهل حفظة السلام والسماح لهم بالتركيز على مسؤولياتهم العسكرية الأساسية. ومع ذلك ينبغي الحذر، وهي ترحب باقتراح الأمين العام إيجاد جهة متعددة التخصصات مكرسة للشراكات، وهي تتطلع إلى رؤية مبادرات ملموسة.

١٦- وتتطلب بعثات حفظ السلام تمويلاً كافياً وموارد ملائمة لكي تنجح في مهمتها. فنشر موظفين على قدر ضئيل من التدريب أو ينقصهم الدعم في الميدان يمكن أن يكون له عواقب مأساوية. وقالت إن من سخريات القدر أن ميزانية إدارة عمليات حفظ السلام لا تمثل إلا ٠,٥ في المائة من الإنفاق العسكري الإجمالي. وينبغي أن تتلقى القوات القادمة من البلدان النامية بوجه خاص دعماً مادياً وتقنياً مع الاستخدام الأمثل للمراكز الإقليمية. كذلك لا بد أن تكون الموارد المخصصة لبناء السلام عقب الصراع كافية للتصدي للأسباب الجذرية للصراع وضمان اتباع نهج متكامل يشدد بقدر متساو على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٧- ومضت تقول إن وفدها يرحب بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني ويتطلع إلى أن يرى تقرير الأمين العام عن إعادة الهيكلة تلك. وينبغي أن ينصب تركيز عملية الإصلاح على المجالات الحيوية مثل السلامة والأمن ووحدة القيادة والتلاحم في السياسة والاستراتيجية والتنسيق مع البلدان المساهمة بالقوات، والقدرة التشغيلية في الميدان وعلى المقر. وينبغي أن تُبقي الأمانة العامة الدول الأعضاء على علم بالتحديات التي تُصادف كي يمكنها الإسهام في إيجاد الحلول كما يجب أن تُنشئ الأمانة آلية استعراض شفافة لضمان تجهيز جميع

البعثات بطريقة متوازنة؛ فمن شأن هذا أن يسهم أيضاً في زيادة فعالية تخصيص الموارد المحدودة.

١٨- **السيد تشابار** (المغرب): أشار إلى أن عدد وتعقيدات عمليات حفظ السلام تزايدت بشكل درامي في السنوات الأخيرة مما جعل حفظ السلام النشاط الأساسي للمنظمة. ولذا فهو يرحب بإصلاح عمليات حفظ السلام التي ينبغي أن تشمل موارد إضافية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وتعزيز التنسيق مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بالقوات. كم أنه يرحب بقدرة المنظمة على الرد السريع على الحالات في الميدان وبإطلاق البعثات أو تخفيضها أو إنهاء عملها حسب الاقتضاء.

١٩- وأضاف أن النمو في عمليات حفظ السلام يستنفد قدرة المقر على إدارة العمليات. وهذا يؤكد ضرورة إيجاد توازن أفضل في الموارد وتدريب الموظفين والدعم المالي واللوجستي. ويتطلب تزايد تعقيدات عمليات حفظ السلام استجابة متعددة الأوجه يدعمها موظفون مدربون أفضل تدريب، وقوات احتياطية سريعة الانتشار وعنصر شرطة دائم معزز من الأمم المتحدة. وبالمثل يعتمد النجاح الشامل لعمليات حفظ السلام على عوامل من قبيل الولاية الواقعية؛ والتعاون بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات والمسؤولين عن التخطيط والتنفيذ؛ ووضع استراتيجية خروج جيدة التحديد؛ واتخاذ تدابير لضمان التنمية المستدامة.

٢٠- وقال إن حكومته إذ تلتزم بمبدأ الأمن الجماعي، قدمت أكثر من ٦٠٠٠٠ فرد لعمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٦٠. وهي تولي أهمية كبيرة للاستقرار في أفريقيا ويعمل معظم حفظة السلام حالياً في أفريقيا. والواقع أن نحو ٧٥ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينتشرون في أفريقيا، وهو يشدد على ضرورة مواصلة تلك الجهود ويرحب بأي جهود تُبذل لزيادة قدرة حفظ السلام في أفريقيا ذلك أن إنهاء الصراع شرط أساسي للتنمية المستدامة في أفريقيا.

٢١- ومضى يقول إن وفده يؤيد سياسة التسامح الصفري في حالات الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية ويتعاون بالكامل لضمان تنفيذ معايير السلوك المتفق عليها بقصد الحفاظ على مصداقية حفظة السلام وسمعة البلدان المساهمة بالقوات. وطالب في هذا السياق بأن تستهل الأمانة العامة مشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات بقصد تعديل مذكرات التفاهم في ضوء مذكرة التفاهم النموذجية التي أوصت بها اللجنة الخاصة واعتمدتها الجمعية العامة. كما طالب بتحسين التنسيق بين الأمانة العامة وإدارة الإعلام ومكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام في ضمان ألا تُمس سمعة البلدان المساهمة بالقوات حتى قبل التحقيق في الادعاءات بسوء السلوك. وأشار في ذلك السياق إلى توصية اللجنة الخاصة بأن تتخذ الأمم المتحدة خطوات لاستعادة سمعة البلدان المساهمة بالقوات حين لا تكون تلك الادعاءات مدعومة بالأسانيد.

٢٢- ومضى يقول إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها إدارة الدعم الميداني لضمان التوزيع الجغرافي العادل، ولكنه بانتظار تحليل الحالة الراهنة يشدد على ذلك المبدأ وخاصة بالنسبة للبلدان ضعيفة التمثيل أو غير الممثلة في البلدان المساهمة بالقوات مثل المغرب، خاصة في الرتب العليا ينبغي أن تكون الأولوية لإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.

٢٣- ويصادف عام ٢٠٠٨ الذكرى السنوية الستين لأول بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يتيح فرصة لاستقراء ما مضى والإعداد للمستقبل ولذا يقترح وفده عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن قضايا حفظ السلام في سياق الدورة

الثالثة والستين للجمعية العامة بقصد إذكاء الوعي بالنشاط الأساسي في المنظمة. ويمكن أن يعتمد الاجتماع توصيات تعزز التزام الدول الأعضاء وتزيد قدرة المنظمة على العمل في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين. ووفده يولي أهمية كبيرة للسلم والأمن الدوليين ويشيد بذكرى حفظة السلام المستعدين للمخاطرة بأرواحهم سعياً إلى تحقيق ذلك الغرض.

٢٤- **السيد داهال** (نيبال): لاحظ أنه مع زيادة تعقيد وتنوع بعثات حفظ السلام يتعين أن تواكب قدرات المنظمة هذا الأمر، ولكنه أعرب عن أمله في أن ينسق عمل إدارة الدعم الميداني تنسيقاً سليماً مع وظائف القيادة والسيطرة.

٢٥- وقد استجابت نيبال لجميع نداءات الأمم المتحدة تقريباً لخدمة قضايا منع الصراعات وحفظ السلام؛ وفي السنوات الخمسين الأخيرة شاركت في أكثر من ٣٠ عملية وأسهمت بأكثر من ٦٠٠٠٠ فرد من حفظة السلام. وأصبحت نيبال التي لها قرابة ٤٠٠٠ نيبالي يعملون حالياً في ١٤ بعثة لحفظ السلام رابع أكبر بلد مساهم بالقوات، ومع ذلك فقد قررت زيادة مشاركتها لتصل إلى ٥٠٠٠ فرد في أي وقت. وظل حفظة السلام النيباليون يتمتعون بالثناء الواسع لحرفيتهم وتفانيهم، وضحى ٥٧ منهم بأرواحهم في أداء واجبهم.

٢٦- وتُبدي نيبال قلقاً واضحاً إزاء تنامي أعداد الإصابات بين أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. فينبغي للأمانة العامة أن تبذل كل جهد ممكن لضمان سلامة وأمن الأفراد في الميدان. ويلزم الاعتراف بخلايا تحليل البعثات المشتركة وتزويدها بمزيد من الموارد بما في ذلك المعدات الخاصة بالاستخبارات بغية توفير مؤشرات الإنذار المبكر. ويجب أن تقضي المنظمة على أي شكل من أشكال سوء السلوك بين حفظة السلام، ويشمل ذلك الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي وغير ذلك من الأعمال الإجرامية وأن تتخذ الإجراء القانوني السليم، ويتعين الإسراع بالعملية برمتها.

٢٨- وينبغي أن تُمثل البلدان المساهمة بالقوات تمثيلاً سليماً في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع الاعتبار الواجب كذلك للتمثيل الجغرافي العادل. وينبغي إدراج هذه الاعتبارات نفسها في إجراءات التعيين لقدرة الشرطة الدائمة. وفي حين أن نيبال تدعم مفهوم تعزيز القدرات السريعة الانتشار في بعثات حفظ السلام ينبغي زيادة التفكير في تحديد فترات الاحتياط ومعدلات رد المستحقات وفترات الانتشار وتوفير المتطلبات من المعدات الرئيسية.

٢٩- **السيد ليو زينمين** (الصين): لاحظ أن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام هي التي ستشكل تطويراً لحفظ السلام، مثلما أن النموذج الجديد لمذكرة التفاهم سوف يوضح القواعد المنظمة لسلوك وانضباط حفظة السلام. ويبدو أن الأمم المتحدة تبذل جهداً حقيقياً لاستخدام الموارد والقدرات بأسلوب رشيد وقت إعداد البعثات الجديدة والتخطيط للبعثات الأخرى.

٣٠- ورغم هذا تبقى هناك تحديات رئيسية: فكيف تُكفل فعالية تكاليف العمليات؛ وكيف تُضيق الفجوة بين قدرة الأمم المتحدة وتوقعات الدول الأعضاء؛ وكيف يتواصل تحسين تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها وإدارتها.

٣١- وينبغي التركيز في المرحلة القادمة على نقاط معينة. فأولاً أصبح من المحتم —وخاصة مع تضاعف العمليات بهذه السرعة– التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام وهي احترام الميثاق وولاية مجلس الأمن والأسس الثلاثة لجميع العمليات، وهي موافقة البلد المعني والحيدة وضبط النفس في اللجوء إلى القوة. ولقد تمتعت عمليات حفظ السلام التي

تنفذها الأمم المتحدة حتى الآن بالدعم لأنها تمسكت بتلك المبادئ.

٣٢- وثانياً، لا بد أن يستمر الإصلاح. ولا بد من إنجاز إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني بأسرع ما يمكن بغية توفير إرشادات سياسة قوية ودعم لوجستي للبعثات الميدانية؛ وفي الوقت نفسه ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة مناقشة التنسيق بين الإدارتين ووحدة القيادة. وينبغي أن تصاحب الإصلاحات المؤسسية أفضل طريقة ممكنة لاستخدام الموارد وتحسين نظم القيادة والشراكات والتدريب التشغيلي.

٣٣- وثالثاً، لا بد أن يزداد التنسيق بين جميع المعنيين. ففي السنوات الأخيرة قدمت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في حفاظها على السلام والأمن في مناطقها، تكملة محدودة؛ ولما كانت معظم العمليات منتشرة في أفريقيا فإن بناء قدرات الاتحاد الأفريقي يحتل أهمية خاصة. كذلك ينبغي أن تحسن الأمم المتحدة اتصالاتها بالبلدان المساهمة بالقوات وتستمع إلى آرائها وتعتمد التدابير الكفيلة بسلامة وأمن حفظة السلام.

٣٤- وقد ساعدت عمليات حفظ السلام البلدان المضيفة على توطيد السلام وتحقيق الاستقرار وبدء التعمير. ولما كانت الصين دائماً داعماً نشطاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فإنها أسهمت حتى الآن بما يزيد عن ١٠٠٠٠ فرد من حفظة السلام في ١٧ عملية ومنهم قرابة ٢٠٠٠ لا يزالون في الخدمة وسوف تنشأ قريباً وحدة في دارفور. وسيواصل بلده نشاطه في حفظ السلام والإسهام في السلم والأمن الدوليين.

٣٥- **السيد العلاف** (الأردن): لاحظ أن الدول الأعضاء والأمانة العامة كليهما عازمان على تعزيز الحرفية وحسن الإدارة وكفاءة عمليات حفظ السلام، وأن إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي عادة هيكلتها بالمشاركة. وعن مسألة تدريب أفراد حفظ السلام قالت إنه يجب زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بالقوات، حيث خبرتها في الميدان مفيدة للغاية.

٣٦- وقال إن الأردن في استعراضها لمبدأ حفظ السلام تميل إلى تعيين المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام. وأصبح أمن وسلامة قوات حفظ السلام شاغلاً رئيسياً. وتكلم بوصفه هو نفسه أحد أفراد حفظ السلام السابقين فقال إنه يدرك المخاطر التي يواجهها أفراد حفظ السلام وحيا جهود جميع زملائه في الأمم المتحدة العاملين بلا كلال في الميدان وحيا باسم حكومته شجاعة أفراد حفظ السلام الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية نبيلة.

٣٧- وقال إن الأردن ترحب بالجهود الجماعية في تناول مسألة سوء السلوك من قبل أفراد حفظ السلام وتقليل حدوث ذلك التصرف. فالأحكام ذات الصلة في مذكرة التفاهم النموذجية ينبغي تنفيذها؛ كما ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تتبادل المعلومات عن حالات سوء السلوك لأن سمعة ومصداقية المنظمة والبلدان المساهمة بالقوات تتعرض للخطر.

٣٨- وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر خطورة وأكثر حساسية من الناحية السياسية، لا تزال الجلسات الهامة لمجلس الأمن التي تُعقد مع البلدان المساهمة بالقوات تتركز على الجوانب التشغيلية لا على الجوانب المؤسسية والعمليات السياسية وقضايا السياسات. كذلك فإن من الأمور المهمة الأساسية سداد الاشتراكات المقدرة على الدول الأعضاء في حينها.

٣٩- **السيد شينيو** (اليابان): أشار إلى معلمين هامين في عمليات حفظ السلام في العام المنصرم هما أن واحدة من أكبر وأصعب البعثات التي أوفدت مؤخراً وهي بعثة الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور –وهي الصعبة والمعقدة لوجستياً والمُكلفة– قد اعتمدت؛ وإعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام بينما أنشئت إدارة الدعم الميداني، فيما اعتبر أكبر توسع في الأمانة العامة في السنوات الأخيرة. وكان التحول إلى الشكل الجديد يتم بالتزامن مع إنشاء بعثات صعبة وكان المتوقع من إعادة التنظيم أن تعالجه. ومن أجل بلوغ هدف الإدارتين يجب تنسيق أعمالهما. والأمم المتحدة بحاجة إلى الكفاءة في استغلال جميع الموارد المتاحة واتباع استراتيجية الخروج الموضوعة لكل بعثة إذا قدر لها أن تنفذ عمليات متعددة الأبعاد إلى جانب عمليات حفظ السلام التقليدية.

٤٠- ومن بين أكثر الخيارات المبشرة بالخير التي يتعين استكشافها التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي التي يمكن أن توفر المرونة والمصداقية والنشر السريع للقوات وهي أمور مفيدة في أي عملية معقدة متعددة الأبعاد. وفي الوقت نفسه وبطبيعة الحال أن قواعد الإدارة والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة يجب مراعاتها في أي عملية تكون جزءاً من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤١- وفي ذلك المنعطف توافرت لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أدوات هامة تحت تصرفها. واليابان تعقد أمالاً كباراً على مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية المنشأ حديثاً في إدارة عمليات حفظ السلام، التي تدعم الإصلاح البالغ الأهمية لقطاع الأمن، اللازم في أي دولة مضيفة قبل إكمال أي بعثة. كذلك هناك لجنة بناء السلام المنشأة قبل عام لاستنباط استراتيجيات متكاملة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في دول بعينها بوصفها عمليات حفظ سلام في تلك البلدان تسعى إلى هدف واحد. وفضلاً عن ذلك فإن صياغة الإدارة "مبدأ اللمسات الأخيرة" توفر إرشادات عملية طال انتظارها ونقاط مرجعية للعمليات الميدانية وتساعد حكومته كثيراً في تحديد كيفية زيادة المشاركة في عمليات حفظ السلام. وهذا المبدأ الجديد الذي يعكس النطاق الواسع للممارسات التقليدية والدروس المستفادة في التاريخ الطويل لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة يوضح الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه العمليات في مواجهة التحديات الجديدة.

٤٢- ومن تحديات حفظ السلام الأخرى تأمين الموظفين المؤهلين للبعثات. وقد أرسلت اليابان عدة ضباط شرطة مدربين تدريباً عالياً إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي ومراقبي أسلحة إلى بعثة الأمم المتحدة في نيبال وبدأت برنامجاً لتدريب بناة السلام من المدنيين في آسيا دعماً لعمليات الأمم المتحدة. أما الخلل الجغرافي العام في الموظفين الميدانيين المدنيين فهو مسألة تشغل البال وتحتاج إلى حل في التعيينات في البعثات في المستقبل. كذلك تشعر اليابان بشدة بأن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن ينبغي أن يعزز اتصالاته بالبلدان المساهمة بالقوات وغيرها من أصحاب المصلحة عند اتخاذ قرارات بشأن عمليات حفظ السلام وكلما تغيرت بعثة جديدة تغييراً جوهرياً.

٤٣- **السيد سيم تيونغ كيان** (سنغافورة): لاحظ أن طبيعة عمليات حفظ السلام قد تطورت من حفظ السلام التقليدي بين الدول إلى عمليات سلام متعددة الأبعاد تشمل صراعات داخل الدول ونشطاء من غير الدول. ولا يقتصر دور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على مجرد مراقبة وقف إطلاق النار بل يدعمون أيضاً جهود بناء السلام ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإصلاحات القطاع الأمني بل وعمليات الإنفاذ البحرية.

٤٤- وتستحق إدارة عمليات حفظ السلام الامتياز لتكيفها مع الطلبات المتغيرة. غير أن هناك قضية باقية تتعلق بالقدرات. فلما كان من الصعب إدامة الطفرة غير المسبوقة في البعثات بصورة مطلقة وجب على الأمم المتحدة أن

تستثمر في أدوات مثل منع الصراعات والوساطة للتقليل من الاعتماد على حفظ السلام. وفي الوقت نفسه فبوسع الأوساط العاملة في حفظ السلام أن تساعد أيضاً بإيجاد الحلول الخلاقة والمستدامة. وتأتي الترتيبات الإقليمية، من قبيل العمليات المهجنة في دارفور وتشاد، مثالاً على ذلك. ويبدو أن القدرات المقترحة المعززة للانتشار السريع خيار آخر مهم، وإنشاء آلية رسمية لاستعراض متطلبات التشغيل ووضع الأولويات للموارد الترة أمر ينبغي دراسته. وينبغي للعمليات الميدانية كذلك أن تتغير: فينبغي زيادة استخدام الأدوات العصرية للترصد والمراقبة بغية الحد من الاعتماد على عمليات حفظ السلام، كما يمكن التعاقد مع المجتمعات المحلية على الخدمات غير الأساسية كبعض اللوجستيات والصيانة، فلذلك ميزة إضافية هي إفادة الاقتصادات المحلية. ومع تنفيذ الأفكار المبتكرة لا بد أن يوجد نظام لتقييمها. ووفده يتطلع إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الخلية العسكرية الاستراتيجية وعملية الإنفاذ البحرية.

٤٥- وثانياً، هناك قضيتا الفعالية والمصداقية، فتحتاج جميع البعثات إلى ولايات واضحة ومستوى ثابت من الإشراف والتكامل والدعم. وسنغافورة تدعو إلى عقد جلسات منتظمة غير رسمية بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات والدول الأعضاء لمناقشة إعادة الهيكلة الجارية وتحديد المسؤوليات بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويبدو إلى جانب ذلك أن تعيين الموظفين على المستوى الأعلى يتقدم ببطء. ووفده يحث على زيادة الشفافية في التعيينات وزيادة التمثيل الجغرافي. وأصبح تطوير "مبدأ اللمسات الأخيرة" مهماً في مواءمة مفاهيم التشغيل والتدريب في الميدان، ومع تقدم الصياغة ينبغي أن تتم مشاورات أكثر مع الدول الأعضاء، ولا سيما بشأن المبادئ المرشدة. وفيما يتعلق بالمصداقية فإن سمعة المنظمة يجب ألا تهتز بسبب سوء سلوك القلة. ويجب تطبيق استراتيجيات وسياسات متلاحمة بشكل شفاف للتصدي للاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية في الميدان، ويجب أن تزداد المساءلة حتى على المستويات العليا.

٤٦- وثالثاً، هناك قضية السلامة. فيتعين على الأمم المتحدة أن تتحرك بشكل ملموس لإبقاء أفراد حفظ السلام التابعين لها في أمان من العنف الشرير وليس ذلك ببساطة بالحفاظ على معنويات القوات وإنما أيضاً بالحفاظ على فعالية العمليات. فلا بد أن تكون لأفراد حفظ السلام ولايات قوية، واستخبارات دقيقة، مع ما يلزم من معدات بما في ذلك شبكات الترصد لحماية أنفسهم.

٤٧- **السيدة إيثيتي** (ناميبيا): قالت إن ناميبيا تشاطر الآراء القائلة إن السلم والاستقرار يظلان الركن الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة وإن استمرار الصراعات وزعزعة الاستقرار تؤديان دوراً إلى حد ما في ضعف التنمية وخاصة في أفريقيا. فتلك الصراعات تكلف أفريقيا غالياً بتقليص اقتصاداتها الوطنية. فالموارد الهزيلة المخصصة للتنمية تتحول إلى الأسلحة المرتبطة بالصراعات. ووفدها يطالب الدول الأعضاء الأخرى بالتمسك بالصكوك الدولية القائمة بغية الحد من تدفقات الأسلحة.

٤٨- وفي السنوات الأخيرة صاحبت عدة تحديات الطفرة في الطلب على عمليات حفظ السلام، التي أصبحت إدارتها وتنظيمها معقدين بالتدريج وأصبحت تتطلب المزيد من الموارد؛ وأصبحت عمليات حفظ السلام باهظة التكاليف وكثيرة التعقيد مما يصعب إدارتها لأن عدد الصراعات مستمر في الزيادة.

٤٩- وقد آن الأوان لأن يحول المجتمع الدولي استراتيجيته إلى توجيه المزيد من التركيز والموارد لمنع الصراعات. فالدبلوماسية الوقائية يمكن أن تساعد في وقف ظهور الصراعات. ومن المهم تعزيز القدرات على الإنذار المبكر

على كل الصعد. وسيتواصل احتياج أفريقيا إلى دعم جهودها الجارية لتنمية قدراتها على الإنذار المبكر.

٥٠- واستطرت قائلة إن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية؛ وباعتبار ناميبيا أحد البلدان التي استفادت من هذه العملية نفسها فإنها قد ألزمت نفسها بحفظ السلام عن طريق التعددية بإسهامها بالقوات والشرطة في شتى بعثات الأمم المتحدة. وتعهدت ناميبيا مؤخراً بتقديم كتيبة مشاة مميكنة لعملية الهجين الأفريقية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وستكون جاهزة للتفتيش السابق للانتشار بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفضلاً عن هذا فإن ناميبيا تفخر بأنها أسهمت أيضاً بموظفين عسكريين ومراقبين في البعثة الأفريقية.

٥١- ويظل القلق يساور ناميبيا فيما يتعلق بكل أشكال سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي مما يرتكبه أفراد حفظ السلام. فهذه الأفعال لا تلوث سمعة حفظ السلام فحسب بل وتشكل خيانة للشعب الذي ينبغي أن تحميه. ووفدها يعيد التأكيد مرة أخرى على التزامه بسياسة التسامح الصفري. وتؤيد ناميبيا برنامج إصلاح "عمليات السلام لعام ٢٠١٠" الذي تنفذه إدارة عمليات حفظ السلام والذي يركز على تطوير مبدأ المنظمة وتعزيز شراكتها مع الترتيبات الإقليمية ومنها مثلاً الاتحاد الأفريقي. ولئن كان مشروع "مبدأ اللمسات الأخيرة" ينبغي أن يكتمل بأسرع وقت ممكن فإن وفدها يوافق على ضرورة استيعاب آراء الدول الأعضاء.

٥٢- وفيما يتعلق بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي فمما يسر وفدها أن إدارة عمليات حفظ السلام تواصل تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه إلى مبادرات بناء القدرات وغيرها من المبادرات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في سعيه إلى تعزيز قدرات حفظ السلام. ويولي بلدها أهمية كبيرة للتدريب وبناء القدرات. وبعد أن استفادت ناميبيا من حلقات العمل والدورات العديدة التي ترعاها الأمم المتحدة فإن مما يسرها أن تستضيف دورة في عام ٢٠٠٨ للمراقبين العسكريين وضباط الأركان.

٥٣- ولطالما شددت ناميبيا على أهمية مشاركة النساء في عمليات حفظ السلام، وهي ترى أن مشاركتهن ينبغي ألا تستند إلى التوازن بين الجنسين فحسب بل وإلى القدرات المتباينة التي لديهن والتي يمكن أن تعزز فرص النجاح أمام بعثات حفظ السلام. ووفدها يرحب بتعيين كبيرات ضباط في ليبريا والسودان وبوروندي؛ وكذلك بالأخبار التي مفادها أن أكثر من نصف موظفي الدعم الميداني سيكن من النساء.

٥٤- **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): قال إن السنوات الأخيرة أثبتت بشكل واضح الطلب المتزايد على جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وخاصة في شكل عمليات متعددة الوجوه. وذلك العمل إضافة إلى تطور حفظ السلام في الأمم المتحدة ذاتها يبرز ضرورة التعزيز المهم لإمكانات حفظ السلام في الأمم المتحدة عن طريق إصلاح حقيقي.

٥٥- وترحب أوكرانيا بعزم الأمين العام على إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام بغية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة وإدامة عمليات السلام، وخاصة في ضوء عمليات الانتشار الجارية والمزمعة. وأصبح المجتمع الدولي يواجه الآن تحديات كبيرة في تلبية الحاجة المتزايدة لموظفي حفظ السلام إلى الدعم اللوجستي والموارد المالية. ولذا يتعين على الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة أن يعملوا على نحو وثيق بعضهم مع بعض لمواجهة تلك التحديات وإيجاد الحلول الصحيحة للقضايا الحساسة. وأعاد تأكيد استعداد أوكرانيا إلى أن تظل شريكاً يعتمد عليه للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وأعرب عن تقدير وفده

للتقدم الكبير المحرز في إصلاح حفظ السلام حتى الآن. ورحب باعتماد مشروع منقح لنموذج مذكرة التفاهم وقال إنه يتطلع إلى صدور وثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة".

٥٦- ورحب كذلك بمبادرة اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء تخطيط البعثات، وشجع الأمانة العامة على مواصلة عملها مع الدول الأعضاء بغية ضمان عمل الانتشار السريع بشكل فعال وبكامل الطاقة. وأضاف أن الأمانة العامة ينبغي أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في عملية تخطيط البعثات المتكاملة، في المقر وفي الميدان على السواء. وتؤيد أوكرانيا اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بإمكانية القيام بزيارات استطلاعية مسبقة وهو يتطلع إلى أن يحيط علماً بشكل منتظم بما يتعلق بتنفيذ تلك العملية.

٥٧- وأضاف أن أوكرانيا تشاطر بعض الوفود شواغلها إزاء نقص الشفافية في عملية التعيين في الوظائف الإضافية المأذون بها لإدارة عمليات حفظ السلام ويرى أن تولى الأولوية للبلدان المساهمة الرئيسية بالقوات في تلك العملية الهامة والحساسة.

٥٨- وفيما يتعلق بتأمين الموارد المالية لنشر قوات في الميدان أشار إلى التحسينات الأخيرة في التمويل التي شددت على أهمية رد المبالغ في الوقت المناسب إلى البلدان المساهمة بالقوات.

٥٩- وقال إن أوكرانيا يساورها قلق بالغ فيما يتعلق بزيادة عدد التهديدات الموجهة إلى أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرهم من أفرادها. وقال إن الحاجة ملحة إلى تعزيز حمايتهم وإلى تحسين جمع المعلومات وتحليلها لمنع تلك التهديدات وتيسير إدارتها. ولذا تؤيد أوكرانيا سياسة الأمم المتحدة لإدارة الأمن إلى جانب طلبها إلى الأمانة العامة أن توفر تحليلاً شاملاً للبيانات فيما يتعلق بوجه خاص بظروف الإصابات الناجمة عن أعمال غير العنف.

٦٠- ومضى يقول إن أوكرانيا ترى أن بإمكان زيادة تطوير الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد الأمم المتحدة على مواجهة تحديات حفظ السلام. ويتساوى مع ذلك في الأهمية تقديم المجتمع الدولي المساعدة لتعزيز قدرات حفظ السلام للمنظمات الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي.

٦١- وهي تؤيد أوكرانيا بإنشاء فريق التنسيق والموارد لسيادة القانون. فأعمال سوء السلوك تقوض مصداقية الأمم المتحدة وهذا أمر غير مقبول. ويساور أوكرانيا قلق بالغ إزاء الادعاءات بسوء السلوك الجنسي من أفراد حفظ السلام، وتؤيد سياسة التسامح الصفري.

٦٢- وتظل زيادة الترابط بين إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بالقوات عنصراً أساسياً في التحسينات الجارية. وأوكرانيا ترحب بزيادة الشفافية في إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك زيادة المشاورات مع الدول الأطراف. وهي ترى أيضاً أن التعاون بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات ومجلس الأمن أمر لا غنى عنه لإجراء عمليات حفظ السلام بأكثر الطرق فعالية.

٦٣- وفيما يتعلق بالتحضيرات لدورة اللجنة الخاصة اقترح أن تضع الأمانة العامة جدولاً زمنياً بكفاءة بالنظر إلى الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود بالفعل.

٦٤- وفيما يتعلق بالذكرى السنوية الستين المقبلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فإن وفده يقترح أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها المقبلة إعلاناً تذكارياً ويرجو أن تؤيد الوفود تلك المبادرة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٦٥- **السيد ماليكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يرى أن تنفذ عمليات حفظ السلام بتفويض من المنظمة وبموجب إرشاداتها وقيادتها ومراقبتها. كما أنه يؤمن

إيماناً راسخاً بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تراعي بدقة أغراض ومبادئ الميثاق والمبادئ والأغراض التي تنظم عمليات حفظ السلام نفسها، وهي بالتحديد موافقة الأطراف وعدم اللجوء إلى القوة والحيدة واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. وتلك المبادئ إلى جانب مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية يجب أن تراعى طوال إجراء تلك العمليات. ويعزز مفهوم أفضل الممارسات أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني كلتيهما ويساعدهما في الاعتماد على الدروس المستفادة وعلى خبرة الدول الأعضاء.

٦٦- وبالنظر إلى ضرورة التقييم المتكامل للتقدم الذي تحرزه البعثة بكل جوانبه فإن وفده يرى أن شعبة السياسات والتقييم والتدريب المنشأة حديثاً ينبغي أن تؤدي دوراً هاماً في دعم الإدارتين، ومن ثم إقامة محفل عام للسياسات والمواد الإرشادية والتدريب والتقييم في المقر وفي الميدان.

٦٧- وأضاف أن الجهود التي يبذلها رئيسا الإدارتين للقضاء على سوء السلوك الذي ارتكبه بعض حفظة السلام جهود محمودة. ووفده يشجع رئيسي الإدارتين على مواصلة تلك الجهود بنشاط ويرجو أن يرى أن جميع حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة يؤدون عملهم بطريقة تحفظ مصداقية الأمم المتحدة. ويواصل وفده تأييد سياسة الأمم المتحدة بشأن التسامح الصفري في قضايا الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان ويرى ألا يتمتع أي من مرتكبي سوء السلوك بالإفلات من العقاب.

٦٨- ولا يمكن للاعتماد على الترتيبات الإقليمية ولا ينبغي له أن يعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. وشدد على أنه ينبغي تعزيز وتقوية قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام لا تهميشها ولا إضفاء الطابع الإقليمي عليها. ومع ذلك فوفده يوافق على أن تعزيز التعاون وإقامة الشراكات مع الترتيبات الإقليمية تكملة لدور الأمم المتحدة، عندما يُطلب، أمر يمكن النظر فيه شريطة أن تتفق تلك الأنشطة مع الفصل الثامن من الميثاق وغيره من المبادئ المرشدة ذات الصلة بعمليات حفظ السلام. وكما جاء في الميثاق بوضوح فإن الهدف الأساسي من الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يكون التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات المحلية. ثم إنه ينبغي أن تُنفذ عملية تقوم بها الترتيبات الإقليمية تحت القيادة الكاملة للأمم المتحدة ومراقبتها بطريقة كاملة الشفافية.

٦٩- وشدد على أن آراء جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تأخذها الأمانة العامة في الحسبان في مجالات عملها التي تهمهم. وعلى سبيل المثال فإن وثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة" التي تستخدم دليلاً مرجعياً لحفظ السلام لها أهمية حيوية وينبغي أن تكون صياغتها النهائية نتيجة مفاوضات حكومية دولية شفافة. ولا حاجة إلى التغيير أو إعادة النظر في المبادئ المرشدة لأن الجمعية العامة أقرتها بالفعل. وينبغي أن تظل اللجنة الخاصة محفل الأمم المتحدة الوحيد الذي له ولاية إعادة النظر في مسألة حفظ السلام برمتها. ومن ثم ينبغي أن تُترك مناقشة القضايا الهامة من قبيل المبادئ المرشدة إلى ذلك المحفل الحكومي الدولي.

٧٠- وترى جمهورية إيران الإسلامية أن يركز مبدأ عمليات حفظ السلام بشكل أكبر على التخطيط وقضايا الانتشار والقضايا التشغيلية واللوجستية وأن تُترك القضايا الأخرى ومنها مثلاً المبادئ المرشدة واللجوء إلى القوة والمسؤولية الفردية عن الحماية إلى محافل أخرى. وفضلاً عن هذا ينبغي الحفاظ الكامل على طبيعتها غير السياسية.

٧١- وإيران تشيد بشجاعة وتضحية جميع حفظة السلام وتدين بشدة قتل أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة،

الذي يثير شواغل خطيرة حول سلامتهم وأمنهم. ووفده يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتخفيف تلك المخاطر.

٧٢- وحث الأمانة الأمانة العامة على تحسين عمليات التعيينات والتصدي للخلل الحالي المتمثل في عدم تمثيل ونقص تمثيل دول أعضاء في المقر وفي الميدان معاً. وشدد على شواغل حركة عدم الانحياز إزاء التوظيف وهيكل إدارة عمليات حفظ السلام. وقال إن كفاءة ومشروعية الأمم المتحدة تتوقفان بقدر كبير على التمثيل العادل لأعضائها في كل مجالات أنشطتها.

٧٣- **السيد هيرس** (نيجيريا): أشار إلى إنجازات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وقال إن اتخاذ قرار مبكر بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وجمع الأطراف معاً من أجل تسوية سلمية لخلافاتها أمر أكثر إيجابية من الانتظار حتى يندلع الصراع.

٧٤- وأضاف أن نيجيريا مرتبطة بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة منذ استقلالها، وتحتل مكانها بين أكبر البلدان المساهمة بالقوات في العالم. وفيما يتعلق بإسهامها في العملية الهجين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فإن نيجيريا تزمع القيام بدورها التقليدي الرائد في حفظ السلام. وهي تطالب جميع أصحاب المصلحة بالتصدي للتحديات التي يواجهها شعب دارفور على سبيل العجلة والالتزام. كما أن بلده يطالب الأطراف المحلية في الصراع بالتمسك باتفاق أبوجا واحترام حياد جميع حفظة السلام في المنطقة وإعطاء الفرصة للحوار.

٧٥- وفضلاً عن هذا فإن أي آلية لبناء السلام بعد الصراع ينبغي أن تعالج الكثير من المشاكل الإنسانية وغيرها التي هي الأسباب الجذرية للصراع.

٧٦- وتلاحظ نيجيريا مع القلق ما يُبلغ عنه من أعمال غير لائقة يرتكبها بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتدين ذلك السلوك. وهي تؤيد سياسة التسامح الصفري وتواصل الجهود المشتركة للقضاء على تلك الأفعال؛ فهذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على مصداقية وسلامة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٧٧- وانتقل إلى مشروع الوثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة" الذي عممته إدارة عمليات حفظ السلام، وقال إن تطوير ذلك المبدأ فات أوانه. ومع ذلك ترجو نيجيريا أن يتضمن مجموعة واضحة من السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام في المستقبل، شريطة أن تكون المفاهيم والمصطلحات التي تُدرج في المشروع متفقاً عليها من جميع الدول الأعضاء قبل إنهائها.

٧٨- وتعتبر نيجيريا أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي بدقة الأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تنظم تلك العمليات، وهي موافقة الأطراف وعدم اللجوء إلى القوة إلا للدفاع عن النفس، والحيدة. وإذ تسلم نيجيريا بإسهام المجموعات الإقليمية في تحقيق السلم والأمن الدوليين فإنها تؤيد جميع عمليات حفظ السلام المأذون بها بموجب الفصلين السادس والثامن من الميثاق.

٧٩- وأضاف أن وفده يؤيد برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام والذي يهدف إلى تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام، ولكنه أشار إلى أن البلدان المساهمة بالقوات لديها شواغل مستمرة إزاء قضايا هامة من قبيل وحدة القيادة والخطوط الواضحة للمسؤولية بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ولذا فهو يطالب باستمرار المشاورات بين البلدان المساهمة بالقوات والإدارتين بقصد تبادل الخبرات.

٨٠- وهناك قضية تثير بالغ القلق وهي قضية نقص تمثيل البلدان النامية، ولا سيما البلدان المساهمة بالقوات في المناصب العليا في الأمانة العامة وفي الميدان. فيتعين إعادة النظر في هيكل الموظفين غير المتناسب في إدارة عمليات حفظ السلام، بغرض تعيين الموظفين الأكفاء في المناصب العليا ضماناً لشراكة ثنائية حقيقية. ثم إن هناك حاجة ملحة إلى أن تزود عمليات حفظ السلام والإدارتان بموارد مالية كافية.

٨١- **السيد وولف** (جامايكا): أشار إلى أن الطلب على حفظ السلام قد زاد بما يتجاوز قدرة الأمم المتحدة عي الاستجابة بفعالية.

٨٢- وجامايكا ترحب بإعادة الهيكلة الأخيرة الرامية إلى تعزيز عمليات حفظ السلام ولكنها تشدد على ضرورة الحفاظ على تسلسل القيادة والمساءلة والتنسيق والتلاحم والمراجعات الملائمة والتوازنات بين الإدارتين. كما أن إنشاء فريق عمليات متكامل أمر يلقى الترحيب. كذلك تشجع جامايكا التنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام الأمر البالغ الضرورة إذا أريد أن تتجنب البلدان العودة إلى الصراع. وتقدم جامايكا إسهامها المتواضع في أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وتُجري التحضيرات للعمل في العملية الهجين المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٨٣- وجامايكا تؤيد العمل الجاري لتحسين معايير السلوك في بعثات حفظ السلام، وتؤيد بشدة نهج التسامح الصفري في الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي. وهي ترحب بانخفاض أعداد الادعاءات مؤخراً وتشجع الجهود الرامية إلى القضاء عليها. وهي ترحب باعتماد مشروع مذكرة التفاهم مؤخراً فهو يتضمن أحكاماً للتصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وهي تتطلع إلى صدور الوثيقة بتوافق الآراء.

٨٤- ومن دواعي سرور جامايكا التقدم المحرز في صياغة وثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة" الذي يتيح الإطار الفلسفي والمبادئ التوجيهية العامة لحفظ السلام المعاصر، وتتوق إلى مواصلة المشاورات الحكومية الدولية بقصد إتمام هذه الوثيقة.

٨٥- وتظل جامايكا على قلقها البالغ إزاء سلامة وأمن موظفي حفظ السلام الذين يواجهون ظروفاً بالغة الصعوبة. وهي تشجع الجهود الرامية إلى التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها حفظة السلام.

٨٦- **السيد لوه سنغ كوك** (ماليزيا): أشار إلى محورية حفظ السلام في بعثات الأمم المتحدة وأهميتها للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي تمزقها الصراعات. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تقديم التمويل والموظفين مما يلزم لنجاح عمليات حفظ السلام.

٨٧- وتتطلب العمليات المتعددة الأبعاد والتي تتزايد تعقيداتها دعماً من وكالات الأمم المتحدة جميعها ومن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة. ويعكس التحول إلى هذه العمليات المتعددة الأبعاد نضجاً واتجاهاً عملياً في المنظمة. ووفده يؤيد الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لإيجاد التآزر بين جميع الفاعلين، ويرحب بتعزيز وحدة أفضل الممارسات لحفظ السلام كي يمكنها القيام بدور أكثر فاعلية في وضع المبادئ التوجيهية وفي الإجراءات وأفضل الممارسات.

٨٨- ومضى يقول إن آراء وشواغل الدول الأعضاء بصدد مشروع الوثيقة التي تحدد المبادئ المرشدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ("مبدأ اللمسات الأخيرة") ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار من أجل ضمان أن تقدم الوثيقة الختامية مبادئ توجيهية مناسبة لتلك العمليات. ومن المهم كذلك

تعيين الموظفين ذوي المؤهلات العالية القادرين على مواجهة التحديات الجديدة في عمليات حفظ السلام مع الحفاظ على التوازن الجغرافي وخاصة في المقر.

٨٩- ولئن كانت الدول الأعضاء تواصل الوفاء بالتزاماتها إزاء ميزانية حفظ السلام فإن الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام وسع استخدام الموارد المالية. وأصبح من المحتم أن تزيد الدول الأعضاء، ولا سيما التي تتوافر لها الوسائل، تبرعاتها. ومن المهم أيضاً للدول الأعضاء التي لديها موظفون عسكريون مجهزون تجهيزاً عالياً ومدربون تدريباً عالياً أن تزيد مساهماتها بالقوات.

٩٠- وأشار إلى فائدة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام وقال إنه ينبغي للمنظمة أن تواصل تزويد تلك الجهات بالمشورة والدعم اللوجستي والمالي كي تعزز قدراتها على حفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك فمن المحتم أن تكون أي عمليات حفظ سلام تنفذها هذه الجهات متوائمة تماماً مع الميثاق. ثم إن اشتراك الترتيبات الإقليمية في حفظ السلام لا يعفي من أي من مسؤولياتها في ذلك الصدد.

٩١- ورغم قلة عدد الموظفين الماليزيين المشتركين في عمليات حفظ السلام عما كانت عليه في الماضي فإن التزام ماليزيا بجهود حفظ السلام التي تبذلها المنظمة لا يتناقص. فذلك الالتزام يظهر في إنشاء مركز التدريب الماليزي على حفظ السلام، وهو أول معهد تدريب على حفظ السلام في جنوب شرق آسيا، وهو يقدم التدريب لموظفي الشرطة العسكرية والمدنية الماليزية والأجنبية.

٩٢- **السيد بوتاجيرا** (أوغندا): قال إن السياق السياسي لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يعكس تعقيداتها المتعددة الأبعاد. وشدد على أن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. وقال إنه وإن كانت جهود إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام لم تحقق آثاراً ملحوظة فإن إنشاء إدارة الدعم الميداني وصياغة وثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة" خطوتان في الاتجاه الصحيح.

٩٣- والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أمر حاسم في صون السلم والأمن الدوليين. ووفده يرى في التحرك الأخير من جانب مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي عاملاً مشجعاً لتعزيز العلاقات المتبادلة. وفي ذلك السياق يحث المنظمة على نشر بعثة لحفظ السلام في الصومال حيث كان بلده لشهور طويلة المساهم الوحيد بالقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال. وإلى أن تنشأ هذه البعثة فإنه يطلب من الأمم المتحدة دعمها بتقديم الموارد التي تمكن البلدان التي تعهدت بالقوات للبعثة من نشرها. وترى أوغندا أن على الأمم المتحدة، في الظروف الملائمة، أن تشترك في صنع السلام بأن تنشر حفظة السلام حتى وإن لم يكن هناك سلام للحفاظ عليه كما هو الحال في الصومال.

٩٤- **السيد كاتو** (الفلبين): رحب بالخطوات الأولية المتخذة لإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، وإنشاء إدارة الدعم الميداني، وقال إن وفده مسرور للغاية بإنشاء وحدة للشؤون العامة في مكتب الأمين العام لعمليات حفظ السلام فمن شأن تلك الوحدة أن تساعد الإدارة في إذكاء الوعي بعملياتها والعمل بشكل أكثر قرباً مع إدارة الإعلام في إيجاد مجموعات اتصالات تلبي الاحتياجات المختلفة.

٩٥- وقال إنه لما كانت حوادث الاستغلال الجنسي قد قلت منذ تحركت المنظمة لمعالجة تلك المشكلة قبل سنوات عدة فقد بينت الاتهامات الأخيرة بسوء السلوك الجنسي أنه لا بد من زيادة فعالية هذا العمل. وجاءت سياسة التسامح الصفري التي اعتمدتها إدارة عمليات حفظ السلام في ذلك الصدد خطوة في الاتجاه الصحيح. والفلبين تواصل تنفيذ

سياسة للتسامح الصفري فيما يتعلق بقواتها، كجزء من إطار سياستها المنقحة ومبادئها التوجيهية. ومن الخطوات الأخرى التي يمكن للدول الأعضاء أن تخطوها للتصدي للقضية، تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة والانتهاء من وثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة" والاتفاق على استراتيجية فيما يتعلق بمساعدة الضحايا.

٩٦- وأضاف أن الجهود المبذولة لضمان سلامة أفراد حفظ السلام ينبغي ألا تقتصر على الحماية من الأضرار البدنية الجسيمة بل ينبغي أن تشمل التدريب السليم والإشراف وتوفير نظم الدعم في الميدان.

٩٧- ومضى يقول إن الفلبين على الرغم من قدراتها المحدودة على حفظ السلام كانت من أكبر المساهمين بضباط الشرطة في عمليات حفظ السلام وهي على استعداد لنشر المزيد من موظفيها في مناطق الصراع. وتتعزز قدراتها على نشر موظفين إضافيين بشكل كبير إذا تمكنت من الشراكة مع الدول الأعضاء التي لديها الموارد التي تحتاجها الفلبين لتعزيز قدراتها على حفظ السلام. وفي ذلك السياق طالب الدول الغربية بأن تزيد إسهامها في جهود حفظ السلام.

٩٨- **السيد ماكاري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تنفيذ سياسة تسامح صفرية حقيقية هو وحده الذي ينهي الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي الذي يرتكبه حفظة السلام. وكانت كل دولة عضو مسؤولة ولو جزئياً على الأقل في وقت أو في آخر عن وجود تلك المشكلة؛ ولذا يجب على كل دولة عضو أن تؤدي دوراً في حلها. وينبغي لجميع البلدان المساهمة بالقوات أن توضح لمقاتليها أن المنتظر منهم هو أعلى معايير السلوك وينبغي تأديب الأفراد المذنبين بارتكاب سلوك غير لائق أو إجرامي. وينبغي أن تحقق كل دولة عضو وتحاكم أي مواطن متورط في ارتكاب تلك الجرائم ويلزم أن تكفل الأمم المتحدة قيام الدول الأعضاء بذلك بطريقة موقوتة وفعالة وحرفية. وفيما يتعلق بدعم الضحايا فمن المهم التوصل إلى اتفاق على التدابير اللازمة لتلبية احتياجاته الفعلية.

٩٩- وأشاد بالجمعية العامة لاعتمادها في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ المكونات الأساسية لمقترحات الأمين العام بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وقال إن بلده سيراقب تنفيذها عن كثب. كما أنه يرحب بإعداد الوثيقة "مبدأ اللمسات الأخيرة" التي ستكون أداة قيمة لحفظة السلام وصانعي السياسات، فتعكس النمو الكبير في حجم وعدد ولايات عمليات حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن تكفل الإصلاحات إجراء تلك العمليات بأكثر الطرق الممكنة حرفية وكفاءة.

١٠٠- **السيدة ماجوما** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام تأتي في الوقت المناسب استجابة للزيادة غير المسبوقة في أعداد وتعقيدات عمليات حفظ السلام وسوف تؤدي إلى زيادة الكفاءة والفعالية والمساءلة.

١٠١- وأضافت أن وفدها يساوره القلق إزاء سلامة الموظفين المنتشرين في بعثات حفظ السلام وطالبت المنظمة باتخاذ تدابير معززة للسلامة لحماية الموظفين العسكريين والمدنيين العاملين في بعثاتها. وأشارت إلى أن زيادة عدد الوفيات بين حفظة السلام تأتي نتيجة المرض، وقالت إن على الدول الأعضاء وإدارة عمليات حفظ السلام أن تبذل على الفور جهداً مشتركاً لضمان توفير الفحوص الطبية لحفظة السلام قبل انتشارهم. وهي ترحب بالمعلومات عن التدابير التي تتخذها الإدارة في هذا الصدد.

١٠٢- وأضافت أنه مما يشجع وفدها تلك الجهود الرامية إلى زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام. وقالت إن هناك متسعاً لمزيد من التحسين وإنه ينبغي ممارسة المزيد من

التعقل في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بممارسات التعيين بصفة عامة فإنه يسعدها اشتراك الدول الأعضاء في اختيار حفظة السلام وهي تتوقع أن يتم القضاء نتيجة لذلك على جميع أنواع الشذوذ في التعيينات، في الوقت المناسب.

١٠٣- وقالت في الختام إنها تقترح أن تعتمد اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام سياسة دائمة لتكريم حفظة السلام الذين يسقطون في الميدان، بالوقوف دقيقة صمت في بداية دورتيهما السنويتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.